

بولتون: يجب إنهاء حكم 40 عاماً من الإرهاب الإيراني

طهران: العقوبات الأميركية الجديدة تثبت «زيف» الحديث عن التفاوض معها



جون بولتون

البترو كيميائيات وخمسين في المئة من صادرات هذا القطاع. من جانبه، قال مستشار الأمن القومي الأميركي، جون بولتون، إن إنفاق إيران أموالها على دعم الإرهاب ونمويله، سيزيد من سوء وضعها الاقتصادي. جاء ذلك في تغريدة على تويتر، تعقيباً على قرار وزارة الخزانة الأميركية، فرض عقوبات إضافية على قطاع البتروكيماويات الإيراني. وأضاف بولتون «تتفق إيران أموالها لممارسة الإرهاب وتمويله، ما يؤدي إلى مشاكل اقتصادية خطيرة من الممكن أن تزداد سوءاً»، موضحاً أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أعطى إيران فرصة لبناء مستقبل أفضل، لكن ذلك لن يتحقق إلا في حال «أنهي النظام الإيراني حكم الإرهاب الذي دام 40 عاماً». وفرضت وزارة الخزانة الأميركية، الجمعة، عقوبات إضافية قاسية على قطاع البتروكيماويات الإيراني، مستهدفة أكبر شركة إيرانية قابضة وأكثرها ربحاً، بسبب دعمها لشركة هندسية إيرانية تابعة للحرس الثوري. ونحطالعقوبات 39 شركة تابعة لمجموعة «الخليج الفارسي للبتروكيماويات» موجودة في إيران وخارجها، وهي تنتج 50% من صادرات إيران للبتروكيماويات.

ومنذ قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب في مايو 2018 الانسحاب من الاتفاق النووي الذي توصل إليه سلفه باراك أوباما في العام 2015، تواصل الإدارة الأميركية تشديد الخنق على الاقتصاد الإيراني في إجراءات اغضبت حلفاء واشنطن الأوروبيين. وفرضت أول حزمة من هذه العقوبات في أغسطس ثم أعقبها بأخرى في نوفمبر الفائت. وفي الثامن من إبريل، ادرجت واشنطن الحرس الثوري الإيراني على قائمتها السوداء ل«المنظمات الإرهابية الأجنبية» بهدف تشديد الضغوط الاقتصادية على إيران. وهو قرار يعني أن كل من يتعامل مع الحرس الثوري قد يواجه عقوبة السجن في الولايات المتحدة. ومع إعلانه فرض عقوبات ضد شركة الخليج الفارسي للبتروكيماويات، قال وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين في بيان إن «هذا الإجراء هو تحذير من أننا سنواصل استهداف المجموعات القابضة والشركات في مجال البتروكيماويات وأي مجال آخر والتي تقدم دعماً مالياً للحرس الثوري». ولغنت وزارة الخزانة إلى أن المجموعة وفروعها تمثل أربعين في المئة من إنتاج إيران من

أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية السبت أن العقوبات الأميركية الجديدة على مجموعة كبرى للبتروكيماويات تثبت «زيف» موقف الولايات المتحدة التي أبدت استعداداً للتفاوض مع طهران. وقال عباس موسوي في بيان صدر غداة إعلان واشنطن فرض عقوبات اقتصادية على «شركة الخليج الفارسي للبتروكيماويات»، إن «أسبوعاً واحداً فقط كان كافياً لإثبات زيف مزاعم الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) بالتفاوض مع إيران». وقال الرئيس دونالد ترامب الخميس إنه يريد إحياء المحادثات مع إيران إذا وافقت على التخلي عن الأسلحة النووية، لكن طهران رفضت هذا الخيار مطالبة واشنطن ب«تغيير سلوكها». واعتبر موسوي العقوبات الجديدة «إرهاقاً اقتصادياً» واستمرارا «للأعمال العدائية» المستمرة للبيت الأبيض ضد الشعب الإيراني. وتابع أن «سياسة الضغوط القصوى الأميركية هي سياسة فاشلة جربها مراراً رؤساؤها السابقون. هذا المسار خاطئ ويمكن للحكومة الأميركية أن تتأكد من أنها لن تحقق أبداً من الأهداف المحددة لهذه السياسة».

تركيا: تحديد 43 إرهابياً منذ انطلاق عملية «المخالب» شمال العراق

الجيش التركي أعلن في 27 مايو الماضي انطلاق عملية (المخالب) في شمال العراق بهدف القضاء الكامل على خطر «الارهاب» الذي يهدد تركيا. وفي سياق متصل شنت مقاتلات تركية أمس غارات على مواقع تابعة لحزب العمال الكردستاني شمال العراق. وقالت وزارة الدفاع التركية في بيان منفصل أن الغارات الجوية أسفرت عن تدمير مخازن أسلحة وذخائر وملاجئ في منطقتي (أواسين) و(زأب).

قالت وزارة الدفاع التركية أمس إن قواتها تمكنت من تحديد 43 «إرهابياً» في العمليات الأمنية التي شنتها في شمال العراق منذ انطلاق عملية (المخالب) العسكرية. وأضافت الوزارة في بيان أن القوات التركية دمرت خلال العمليات 74 ملجأ و53 لغمًا كان يستخدمهما عناصر حزب العمال الكردستاني «الارهابي» في منطقة (هاكورك). وتستخدم السلطات التركية كلمة تحديد للدلالة على اعتقال أو استسلام أو قتل العناصر «الارهابية»، وكان

مقتل 31 مسلحاً خلال عمليات عسكرية في أفغانستان

وفي الوقت نفسه، نفذ سلاح الجو 22 غارة جوية و44 طلعة جوية بدعم من القوات المسلحة. واعتقلت قوات الأمن أيضاً ثلاثة عناصر مسلحة خلال العمليات، حسب وزارة الدفاع. وأضافت الوزارة أن قوات الأمن نفذت العمليات في أقاليم بغلان، وزابيل، وبادهيس، وهلمند، وغور، وقندهار، ووردك، وكابيسا، وهيرات، ونمروز.

ذكرت وزارة الدفاع الأفغانية، أن قوات الدفاع الوطني والأمن الأفغانية نفذت 78 عملية خاصة في الساعات الـ24 الماضية في أفغانستان، ما أسفر عن مقتل 31 مسلحاً على الأقل وإصابة 17 آخرين، طبقاً لذكرته وكالة «خاما برس» الأفغانية للأخبار، أمس. وقالت وزارة الدفاع إن قوات الأمن نفذت أيضاً عشر عمليات مشتركة خلال نفس العمليات الجمعة.

في أحدث هجوم في الأسابيع الأخيرة مقتل أربعة جنود باكستانيين في انفجار قبيلة على الطريق



انفجار سابق في باكستان

قال مسؤولون إن أربعة جنود قتلوا كما أصيب أربعة آخرون جراء انفجار قبيلة مزروعة على الطريق في منطقة قبيلة بشمال غرب باكستان، الجمعة، في أحدث هجوم في الأسابيع الأخيرة بمنطقة وزيرستان الشمالية. وذكر مسؤولون أمنيون أن العبوة كانت مزروعة على الطريق في خار قمر وهي منطقة نفذت فيها قوات الأمن في الآونة الأخيرة عملية بعد هجوم بقبيلة أخرى مزروعة على الطريق. وفقاً لـ«ريترز». وأعلن محمد خرساني المتحدث باسم حركة طالبان الباكستانية المسؤولة عن الهجوم، وكثير من أعضاء الحركة يتركزون عبر الحدود في أفغانستان. ونفذت القوات الباكستانية سلسلة عمليات ضد جماعات متشددة منها طالبان الباكستانية في وزيرستان الشمالية على مدى العام المنصرم برغم أن مسؤولين يقولون الآن إن المنطقة يسودها الهدوء إلى حد كبير. غير أن المشكلات لا تزال مستمرة إذ قال مسؤولو الأمن إن ما لا يقل عن عشرة جنود قتلوا بينما أصيب 35 جندياً خلال الشهر الماضي في منطقة خار قمر التي شهدت أيضاً تصاعداً في التوتر مع ناشطين محليين من أقلية البشتون من حركة بشتون تحفظ. ولا يوجد أي مؤشر على وجود صلة مباشرة بين حادث الجمعة والاشتباكات التي وقعت في الآونة الأخيرة بين قوات الأمن وناشطين من حركة بشتون تحفظ التي قتل خلالها ما لا يقل عن 13 من أفراد القبائل

محلية وأصيب نحو 30. ويظهر الجيش بشك عميق لحركة بشتون تحفظ حيث يتهمها بتلقي تمويل من أجهزة مخابرات أجنبية منها الموجودة في الهند وأفغانستان. وينفي زعماء الحركة تلقي أي تمويل

المحلية وأصيب نحو 30. ويظهر الجيش بشك عميق لحركة بشتون تحفظ حيث يتهمها بتلقي تمويل من أجهزة

رئيس سريلانكا يقلل رئيس الاستخبارات إثر اعتداءات عيد الفصح



تجويرات سريلانكا «أرشيف»

الوطنية» قد تستهدف كنائس وأماكن أخرى. لكن لم يتخذ أي إجراء أمني عندما تلقت الحكومة معلومات إضافية من الهند التي استجوبت جهادياً كانت تعتقله بحسب مصادر رسمية. وتأتي التطورات الجديدة قبل ساعات من وصول رئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي لكونولومبو في زيارة وجيزة في طريق عودته من زيارة رسمية إلى جزر المالديف.

المسبوقة، أقال الرئيس قائد الشرطة بوجيت جاياسوندارا ومستشاره الدفاعي هيماسيري فيرناندو. وتعرضت سريلانكا لسيل من الانتقادات لعجزها عن منع وقوع هذه الاعتداءات في حين تلقت مسبقاً معلومات استخباراتية محددة في هذا الخصوص. وقبل عشرة أيام من الاعتداءات حذر جاياسوندارا من أن «جماعة التوحيد

استهدفت فنادق فخمة وكنائس أثناء إقامة قداس عيد الفصح. وفرضت السلطات حال الطوارئ منذ اعتداءات عيد الفصح وتم نشر قوات الجيش والشرطة لاعتقال المشتبه بصلوهم في الهجمات الدائمة. وأقرت الحكومة السريلانكية بحدوث قصور أمني قبل الاعتداءات الدائمة. وفي أعقاب الاعتداءات غير

يتبع القواعد المعمول بها في التعامل مع تقارير الاستخبارات، بما في ذلك التحذيرات الواردة في ما يتعلق باعتداءات عيد الفصح. غير أن الرئيس نفى باستمرار أن يكون تلقى أي تحذير من خطر جهادي أتى. وتبنت «جماعة التوحيد الوطنية» الإسلامية المحلية وتنظيم الدولة الإسلامية اعتداءات 21 أبريل التي

أعلن رئيس سريلانكا مايثريبالا سيريسينا إقالة رئيس جهاز الاستخبارات الوطنية وأبلغ حكومته أنه لا يعززم التعاون مع اللجنة البرلمانية التي تحقق في اعتداءات عيد الفصح الانتحارية، على ما أفاد مسؤولون السبت. ودعا الرئيس إلى اجتماع طارئ مساء الجمعة لإبداء معارضته لهذه اللجنة المكلفة التحقيق في الاعتداءات التي وقعت في 21 أبريل وأسفرت عن 258 قتيلاً من بينهم نحو 45 أجنبياً وحوالي 500 جريح. وأقال الرئيس السريلانكي سيسيرا منديس رئيس جهاز الاستخبارات الذي قال الأسبوع الفائت إن الهجمات الدائمة كان يمكن تجنبها. وأخذ منديس على الرئيس أمام اللجنة عدم عقد اجتماعات منتظمة حول الوضع الأمني لتقييم المخاطر المحتملة الناجمة عن إسلاميين متطرفين. وتم وقف البحث المباشر لأعمال اللجنة خلال إفادته بامر من الرئيس، بحسب مصادر رسمية. وقال مصدر وزاري لوكالة فرانس برس إن الرئيس رفض السماح لأي شرطي أو عسكري أو عنصر في أجهزة الاستخبارات بإبداء بإفادته أمام اللجنة. وتابع المصدر طالبا عدم كشف اسمه أن الاجتماع «انتهى بدون نتيجة واضحة» مضيفاً أن «الحكومة أيضاً لم تتوافق على تعليق اللجنة». كذلك المنح وزير الدفاع وقائد الشرطة إلى أن الرئيس الذي يتولى أيضاً مهام وزير الدفاع والداخلية، لم

الفيليبين ترفض الدعوة لتحقيق دولي في انتهاكات لحقوق الإنسان

رفضت الفيليبين السبت دعوة لتحقيق دولي مستقل في انتهاكات حقوق الإنسان فيها، معتبرة أن ذلك يشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية للبلد الآسيوي. ودعا 11 خبيراً في الأمم المتحدة الجمعة دول مجلس حقوق الإنسان التابع للمنظمة الدولية إلى فتح تحقيق حول انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في الفيليبين، مشيرين بصورة خاصة إلى «العدد المذهل من الأشخاص الذين قتلوا خارج إطار القانون أو قتلتهم الشرطة في إطار المكافحة المزعومة للإنتجار بالمخدرات، إضافة إلى قتل مدافعين عن حقوق الإنسان». وبنغ 1 رئيس الفيليبين رودريغو دوتيرتي منذ وصوله للحكم قبل ثلاث سنوات حملة قمع واسعة ضد تجار ومتعاطي المخدرات أسفرت عن مقتل أكثر من 5300 شخص. لكن منظمات حقوقية تقول إن الرقم الحقيقي يبلغ ثلاثة أضعاف ذلك على الأقل. قال سلفادور بانيلو المتحدث باسم دوتيرتي في بيان إن «الدعوة الأخيرة التي وجهها 11 مقرا خاصاً للأمم المتحدة بإجراء تحقيق دولي حول الفيليبين ليست حمقاء فحسب،

بل هي تدخل صارخ في السيادة الفيليبينية». واتهم خبراء الأمم المتحدة «بنقل مجموعة من الأخبار المنحازة والكاذبة تماماً بالإضافة إلى تهم خيئية ضد السلطات الدستورية». كما قال بانيلو إن «هؤلاء الذين يتحدثون ضد الحملة على المخدرات غير القانونية وسجل هذا الرئيس على صعيد حقوق الإنسان رفضهم التآخون الفيليبينيون رفضاً ساحقاً». وعزّز دوتيرتي قبضته على البلاد في انتخابات منتصف الولاية الرئاسية الشهر الماضي، مع فوز أنصاره بغالبية مقاعد مجلسي الشيوخ والنواب. وخبراء الأمم المتحدة الـ11 مستقلون ولا يتحدثون نيابة عن الأمم المتحدة وبينهم أغنيس كالامار، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالإعدامات العشوائية والقتل خارج نطاق القانون. وأشارت كالامارد غضب دوتيرتي في العام 2016 حين طالب بوقف عمليات القتل في سياق الحرب على المخدرات. ويدافع دوتيرتي بشراسة عن حملة مكافحة المخدرات بوجه الانتقادات الخارجية، وهي تشكل أبرز أركان سياسته.